

# إيران والعقوبات .. من سيهزم من؟

الثلاثي الأوروبي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا توصلوا لاستنتاج يؤكد أن طهران اجتازت بتخصيها اليورانيوم الخط الأحمر



**العواصم :** العقوبات على إيران، في حال فرضت، سوف تطلق مرحلة جديدة من المواجهة. غير أنه من غير المؤكد إذا كان ذلك سوف يؤدي إلى إنهاء طموحات إيران النووية.

أية عقوبات قد تفرض على إيران ستكون اقتصادية بالدرجة الأولى. ومدى تأثيرها موضع شك. فهناك عدد من المراحل التي يجب اجتيازها قبل فرض هذه العقوبات.

بداية، على الدول الغربية أن تتفق فيما بينها أن قرار إيران الأخير بعودة الأبحاث حول تخصيب اليورانيوم يعتبر اجتيازاً لخط أحمر، ما يؤدي إلى وضع حد للدبلوماسية، على الأقل مرحلياً.

وقد توصل الثلاثي الأوروبي، أي فرنسا وبريطانيا وألمانيا الذي كان يفاوض إيران، إلى هذا الاستنتاج. ثانياً، على الغرب وحلفائه إقناع الأعضاء الآخرين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالموافقة على إحالة إيران إلى مجلس الأمن الدولي.

عندها، إذا كان مجلس الأمن موحداً بما فيه الكفاية، من المرجح أن يوجه مجرد إنذار لطهران قبل اتخاذ أي خطوات أخرى. سيقول لإيران إن عليها أن تعلق نشاطاتها مجدداً وتعاود المفاوضات. فقط في حال رفضت إيران ذلك تفرض العقوبات.

## النقط والغاز

من المحتمل أن توجه هذه العقوبات ضد الصناعة الإيرانية الأكثر بروزاً، أي النفط والغاز. كما سيتم تعطيل طلب إيران للعضوية في منظمة التجارة العالمية، وهو طلب لا يزال في مراحله الأولى. يذكر أن الولايات المتحدة من جانبها قد فرضت عقوبات أحادية على إيران منذ زمن. وهي تود بالدرجة الأولى ألا تسمح للشركات الأمريكية بمساعدة إيران في تطوير احتياطياتها النفطية.

ويعتبر النفط والغاز أبرز الصادرات الإيرانية على الإطلاق. وتقدر منظمة التجارة العالمية أنها يبلغان بالإضافة إلى بعض المنتجات المنجمية ٨٦

بالمئة من صادراتها.

غير أنه من غير الواقعي للولايات المتحدة أن تتوقع أن تتخذ دول أخرى إجراءات كهذه، كما قد يكون من الصعب أن تقنع بعض الدول باتخاذ أية إجراءات على الإطلاق.

فمن الصعب أن تقوم الصين، على سبيل المثال، التي تتمتع بحق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي وتبحث باستمرار عن موارد النفط، بالتصويت لصالح حصار نفطي، خصوصاً ضوء الاتفاقية التي توصلت إليها مع إيران أواخر عام ٢٠٠٤ بشراء النفط والغاز بقيمة تقدرها الصين بـ ٧٠ مليار دولار.

كما أن على الغرب أن يكون حذراً في ظل أزمة النفط الراهنة. في الوقت الحالي، اليابان هي أكبر مستوردي النفط الإيراني، وأي عقوبات ستؤثر سلباً

عليها.

ويعتبر الموقف الروسي بارزاً نظراً إلى أن روسيا تبني محطة طاقة نووية لإيران.

وقد أصبحت روسيا تميل أكثر من السابق إلى انتقاد طهران، خصوصاً بعد رفض الأخيرة العرض الروسي بتخصيب اليورانيوم في روسيا لتوفير الطاقة النووية التي تقول إيران إنها تسعى إلى الحصول

عليها. غير أن روسيا قد ترددت قبل الذهاب بعيداً بالضغط على إيران.

إذا الطريق إلى العقوبات ليست قصيرة. لكن هل العقوبات في حال فرضها ستحقق المطلوب؟

الامر موضع شك على المدى القصير. فقد تتعرض الصناعات الإيرانية للضغط، غير أن قيادة البلاد

السياسية والدينية لا تعبر الأمر اهتماماً كبيراً، على ما يبدو. فالتنفيذ مطلوب عالمياً، وإيران لديها

في الذكرى الأربعين لانتخابها

## جراحات الثورة الثقافية الصينية وذكريات القمع والتطهير والإعدامات

**بكينا :** قبل اربعين عاما اطلق "القائد الاكبر" ماو تسي تونغ ثورته الثقافية التي استمرت عشر سنوات وزرعت الرعب في مختلف انحاء البلاد وما زالت حاضرة في اذهان الصينيين.

وشكلت تعليمات صادرة عن اكبر زعيم في الجمهورية الشعبية في السادس عشر من ايار ١٩٦٦ منعظفا تاريخيا في الصين. فقد هاجم ماو تسي تونغ "ديول البورجوازية" المتسللين إلى مختلف مستويات الحزب الشيوعي.

وانطلقت حينها حملة مطاردة "العناصر الظلامية" اسفرت عن سقوط ملايين الضحايا ودفعت بالمجتمع والاقتصاد إلى الهاوية وخلفت جروحا لم تلتئم.

ويرى المؤرخون ان هذه الكارثة التي رفض العديد من المفكرين الغربيين الاعتراف بوقوعها لفترة طويلة، تعود بشكل خاص إلى نزاع على السلطة في قمة الهرم حيث كان ماو والمتشددون في الحزب مثل عصابة الاربعة، يخشون الانحراف نحو الليبرالية.

وارتكزت الحركة على الشبان والعمال لكنها سرعان ما افلتت من كل مراقبة. وتحولت حملة تطهير استهدفت الذين يسلكون "النهج الراسمالي"، إلى حملة مطاردة وعنف ووشاية حيث كان كل شخص ينقلب على جاره حتى العام ١٩٦٩

وفي ذلك الصيف جاب عناصر الحرس الاحمر حاملي لواء الثورة

مختلف انحاء البلاد بحثا عن "الراسماليين" وكل ما يرمز إلى "القمع الاقطاعي" ودمروا في طريقهم المعابد القديمة وآلات الموسيقى والتحف التاريخية.

وفي كانون الاول ١٩٦٨ استعاد ماو السيطرة على الحركة وارسل الشبان - بمن فيهم الحرس الاحمر- والمفكرين إلى الارياف ليخضعوا "للعادة

تساهيلهم على يد الفلاحين الفقراء".

وبدا هؤلاء الملايين من النابا نوعا جديدا من المعاناة، وتراجع العنف لكن الصراخ على السلطة وتصفيته الحسابات تواصل حتى نهاية الثورة الثقافية رسميا عام ١٩٧٦

وتوفي ماو في ايلول وفي تشرين الاول امر خلفه هوا كوفينغ باعتقال عصابة الاربعة التي سرعان ما حملوها مسؤولية الاعمال التي شهدتها العقد السابق.

لكن سبعة ماو بقيت مصانة. وفي ١٩٨١ اي بعد سنة من محاكمة عصابة الاربعة، اعترف الحزب الشيوعي ان ماو ارتكب "خطا" لكنه احتفظ له بمكانة "الزعيم الاكبر" الامر الذي ادى إلى الابقاء على المحرمات حول هذه المرحلة.

وقبل هذه الذكرى الاربعين تطرقت وسائل الاعلام الصينية بشكل خاص إلى ارسال الشبان إلى الارياف منكتمة على جوانبها الأكثر رعبا مثل اغتصاب الضحايا.

ولم يتم التطرق لانتهاكات الحرس الاحمر. ويرى المتخصص الفرنسي في الثقافة الصينية ميشال بونان ان التكتم ما زال كاملا حول اعمال العنف "لما تكشفه من صراعات حول السلطة داخل الحزب وبسبب الحسابات التي لم يتم تصفيته

بعد".

ويفسر هذا التكتم لماذا ينزع بعض الصينيين المستائين من الاصلاحات الاقتصادية التي انطلقت خلال السبعينيات وزادت في انعدام المساواة، إلى تقديس هذا الماضي الحالي.

فمثلا كان زهاو زيلاو لم يتجاوز السنين عام ١٩٦٦ لكن الاصوات واللوان الحركة اشرت فيه إلى الابد وتركت لديه نظرة مثالية.

واكد هذا الفنان الطليعي "انا معجب بفكر تلك الحقبة. كان الناس يجهدون كثيرا ليس لفائدتهم بل للمستقبل".

واضاف "لم يكن احد يقول: بودي ان افعل ذلك مضال في دولار. كانوا يقولون: اريد ان افعله لانني اؤمن بذلك".

ويرى بونان ان تجاوزات الثورة الثقافية ادت بالقيادة الصينية وعلى راسهم دينغ كسيابوينغ إلى اطلاق الاصلاحات الاقتصادية مضيضا "لكن اخشى ان عجز خلفاء ماو على الاتيان بجديد في المجال السياسي يحمل في طياته مخاطر تنذر بمصائب جديدة".

واعتبر الاستاذ في الفلسفة كسو يوغو الذي كان من الحرس الاحمر "ان الثورة الثقافية فتحت جروحا داخلية غير ظاهرة ولا يمكن ان تشفى في افكار الناس".

واكد "ان معظم الطلبة فقدوا إلى الابد براءتهم وتفاؤلهم والاستعداد لخدمة الآخرين وكانت تلك موارد ثمينة لتحديث الصين.. كانت تلك الماساة الحقيقية للثورة الثقافية".

## الحرب على الإرهاب تفجر التوتر بين واشنطن وإسلام آباد

المعارضة الباكستانية وجدت في تبادل الاتهامات بين واشنطن وإسلام آباد فرصة ذهبية لشن هجوم لاذع على مشرف

**العواصم :** تصاعدت لهجة تبادل الاتهامات بين

الولايات المتحدة وباكستان مؤخرا بشأن التقصير في الأداء في الحرب على "الإرهاب". الأمر الذي دفع مراقبين إلى القول إن القاعة وطالبان هما المستفيدان من هذا التوتر الحاصل.

وفي هذا الإطار يقول الجنرال المتقاعد طلعت مسعود إن استمرار اتهامات واشنطن بأن باكستان لا تقوم بواجبها في الحرب على ما يسمى بالإرهاب يدعم ويشجع القاعدة طالبان أكثر مما يخدم الحرب على "الإرهاب"، لأن القاعدة وطالبان سيخبران بأن لهم اليد الطولى في هذه الحرب.

ويضيف مسعود "اعتقد أن الولايات المتحدة تسعى لاتخاذ باكستان ككخب فداء، وهناك إيجاب لدى الولايات المتحدة وباكستان وأفغانستان بسبب توتر الأوضاع في أفغانستان وعدم تحقيقهم ما أرادوا".

كما أشار إلى أن واشنطن لا تلوم أفغانستان لأنها إذا "لامت أفغانستان فكانها تلوم نفسها، وبالتالي فإنهم يمررون اللوم إلى باكستان".

## فرصة ذهبية

أما المعارضة الباكستانية فقد وجدت تبادل الاتهامات بين واشنطن وإسلام آباد في وسائل الإعلام فرصة ذهبية لشن هجوم لاذع على حكومة الجنرال الرئيس برويز مشرف. ويقول أحسن إقبال الناطق باسم حزب الرابطة "جناح نواز شريف" إنه "بسبب ما تقوم به حكومة الجنرال مشرف من مساومة على سيادة البلاد وتقديم تنازلات مستمرة للحصول على الدعم والتأييد الخارجيين من الولايات المتحدة فقد أصبح الوضع في غاية الحساسية".

وأضاف أن هذا الوضع يهدد الأمن الوطني لاسيما ما يحدث في مناطق القبائل. ناهيك عن أن باكستان أصبحت دوما تحت الضغط.

## تبادل الاتهامات

وكان مسؤول مكافحة الإرهاب في الخارجية الأمريكية هنري كرامبتون أدلى بتصريحات مؤخرا في كابل، قال فيها إن باكستان لم تفعل ما هو كاف لمحاربة الإرهاب مما حول مناطق القبائل فيها إلى جنان أمانة لتحركات قادة القاعدة وطالبان على حد تعبيره. وبالمقابل وصف الناطق باسم الجيش الباكستاني الجنرال شوكت سلطان تلك التصريحات بأنها "سخيفة وغير مسؤولة"، فيما تساءل وزير الداخلية الباكستاني أفتاب شيرباو قائلا "إذا كانوا يعلمون أين أسامة بن لادن فلماذا لا يخبرون عن مكانه"، مشيرا إلى أن كرامبتون امتدح دور باكستان في الحرب على "الإرهاب" عندما زارها مؤخرا.

## تغطية الفضل

من جانبها رأت صحيفة "دي نيشن" في تصريحات كرامبتون بأنها مجرد محاولة للتغطية على فشل قوات الناتو في مهامها في أفغانستان ناهيك عن عجز تلك القوات البالغ عددها عشرين ألف جندي، منهم ١٥ ألف

جندي أمريكي عن توفير الأمن في العاصمة كابل.

ويعتقد أن النشاط العسكري المكثف لحركة طالبان واسقاط مروحية أميركية في ولاية كندر والتي قتل فيها عشرة جنود أميركيين، كان الدافع وراء تجديد الاتهامات واشطنن لإسلام آباد بالتقصير حيث تشير التصريحات الأميركية من وقت لآخر إلى أن سكان القبائل الباكستانية لا يزالون على ود مع حركة طالبان وأنهم يقدمون الدعم اللازم لها.

## دور القبائل

في خضم هذه الحرب الصعبة تتعرض القوات المسلحة الباكستانية في شمالي غربي البلاد لهجمات مستمرة من القبائل البشتونية الموالية لحركة طالبان الأفغانية مما يعرقل مساعي الحكومة في الحرب على "الإرهاب". ويشن نحو خمسة آلاف من أعضاء هذه القبائل البشتونية - التي طالما قاومت موجات متتالية من الاحتلال - حربا يومية على القوات الباكستانية المنتشرة في الأقاليم السبعة من المنطقة القبلية المحاذية لأفغانستان على طول ٦٠٠ كلم.

وتقع كنكات ومراكز الجيش ومواكبه هدفا لصواريخهم وقنابلهم.

وقد تجاوزت هذه القبائل الخلافات القائمة بينها للوقوف صفا واحدا في وجه الجيش الذي يسعى منذ نحو ثلاث سنوات للسيطرة على المنطقة وطرد الناشطين الأجانب منها.

وسمحت باكستان منذ قيامها عام ١٩٤٧ لهذه المناطق بالتمتع بحكم ذاتي واسع، غير أن الوضع تبدل كلياً عند سقوط نظام طالبان في أفغانستان في نهاية ٢٠٠١. وقد أوضع عدد من سكان المنطقة أن الحملة العسكرية الحكومية الباكستانية وحدت بين قبيلتي وزير ودوار، القبيلتين المحليتين الكبيرتين.

ويفيد السكان تأكيداً على وقوف القبيلتين صفا واحداً بأن الملا عبد الخالق والملا صادق نور - اللذين يصفهما الجيش بزعيمي حركة التمرد وهما من قبيلة دوار- يتزعمان حالياً مقاتلين من قبيلة وزير.

وأكد من جانبه مسؤول في الأجهزة الأمنية طلب عدم كشف هويته أن تحالف القبائل في شمال وزيرستان "لا يشير بالخير بالنسبة للحكومة"، مذكراً بأن الجيش استغل الانقسامات بين مختلف القبائل في جنوب وزيرستان لفرض النظام ولو بشكل هش.

تجدر الإشارة إلى أن السلطات الحكومية نشرت قرابة ثمانين ألف عسكري على طول الحدود المشتركة مع أفغانستان التي يصعب ضبطها.

وأعلن الجيش الباكستاني مقتل نحو ٣٠٠ ناشط في هذا الإقليم منذ مطلع آذار الماضي بينهم مصريان من كبار عناصر القاعدة.

غير أنه من المستحيل التحقق من هذه المعلومات إذ يحظر الدخول إلى المنطقة القبلية وعلى الأخص بالنسبة للصحافيين، فيما يخضع سكانها لضغوط مزدوجة من السلطات والناشطين الإسلاميين.



## سفينة دارفور بحاجة لبناء المصالحة الوطنية

العقبة الأساسية في اتفاق السلام تتمثل في سلام ميليشيا الجنجويد وأسلحة المتمردين فمن سينتزم سلاحه أولا

الأول المقبل بشكل "كامل يتم التحقق منه".

واعلن المفاوض الرئيسي باسم الحكومة السودانية مجذوب الخليفة احمد ان نزع سلاح هذه الميليشيات سبيداً. وحسب الاتفاق فان ميليشيات الجنجويد سينزع سلاحها "قبل تجميع قوات المتمردين لتعد نفسها لنزع سلاحها وتسريحها".

واضاف هذا الدبلوماسي "سيكون من السذاجة الاعتقاد ان ميليشيات الجنجويد ستنزع سلاحها قبل المتمردين". وراي مكى ان نزع سلاح الجنجويد في

**الخرطوم :** اعتبر العديد من الخبراء ان

التوقيع على اتفاق سلام بين حكومة الخرطوم وابرز فصائل المتمردين في دارفور، يدفع إلى الامم بالتوصل إلى وضع حد لهذا النزاع الدامي، الا ان عقوبات كثيرة لا تزال تحول دون اقرار السلام المنشود.

وفي اطار تعبيره عن المخاوف على مستقبل

اتفاق السلام بشرح حسن مكى استاذ العلوم السياسية في الجامعة افريقية في الخرطوم ان عبد الواحد محمد النور الذي يرفض اتفاق

السلام رغم توقيع "حركة تحرير السودان" عليه، هو احد ابرز ممثلي

قبائل الضور التي تشكل ٣٥ بالمئة من سكان اقليم دارفور

ويقول مكى "ان قبائل الضور التي تعرضت طويلا للتمييز تشعر بالاحباط لانها غير ممثلة باتفاق

السلام وتريد اسماع صوتها في العالم".

ويبدل اسم الاقليم دارفور على انه دار قبائل الضور.

من جهته قال دبلوماسي غربي

يتخذ من الخرطوم مركزا له "في حال لم ينضم نور إلى عملية

السلام فهذا يعني ان قسما كبيرا من قبائل الضور سيكون مستبعدا".

وهو لا يستبعد ان يكون الجناح الذي يمثله نور في حركة تحرير السودان هو الذي يقف وراء التظاهرات العنيفة التي حصلت في مخيمات النازحين في دارفور

منذ التوقيع على اتفاق السلام في الخامس من ايار.

والمعروف ان حركة تحرير السودان ممثلة بفضيلها الرئيسي برئاسة ميني ميناوي هي التي وقعت على اتفاق السلام في حين رفضه فصائل نور كما رفضته حركة العدالة

والمساواة. الا ان التبدل في المواقف لا يزال واردا خصوصا بعد ان اعلن ١٦ مندوبا في

فصيل نور في اليوم نفسه للتوقيع على الاتفاق رفضهم مواقف الاخير وتأييدهم

التوقيع على اتفاق السلام.

وفي الحادي عشر من ايار اعلن رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي الفا عمر كوناري ان حركة نور "اظهرت اهتماما

بالانضمام إلى هذا الاتفاق".

الا انه حتى ولو انضمت فصائل كل المتمردين إلى اتفاق السلام هناك عقبة ستبقى قائمة وقد تحول دون تطبيقه الكامل. فهناك بند في اتفاق السلام ينص

على نزع سلاح ميليشيات الجنجويد المؤيدة للحكومة قبل منتصف تشرين



منطقة تبلغ مساحتها نصف مليون كيلومتر مربع حيث القبائل معتادة على حمل السلام "يدخل في باب المستحيلات".

واضاف "حتى ارسال قوة متعددة الجنسيات لن يتيح نزع سلاح الجنجويد لان ردة فعلهم ستكون سيئة جدا وسنجد

انفسنا امام سيناريو عراقي اخر".

واعتبر مكى انه من غير الواقعي ايضا الاعتقاد انه سيكون بالامكان نزع سلاح المتمردين ودمجهم بالقوات الحكومية كما ورد في الاتفاق. واضاف "ان اقليم دارفور

يعد نصف مليون مسلح في حين ان القوات النظامية تعد نحو ١٥٠ الف عنصر".

ويرى الخبراء ايضا انه سيكون من الضروري عقد مؤتمر مصالحة يضم كل الاطراف في دارفور للتمكن من تطبيق

اتفاق السلام الذي تم التوصل اليه اثر ضغوط دولية مكثفة على كل الاطراف.

ويقول المحلل السياسي محمد الحسن "لا بد من تسريع عقد مؤتمر حول دارفور لتخفيف حدة التوترات القبلية لان النزاع

الاخير احدث انشقاقات كثيرة داخل الروابط التقليدية لسكان الاقليم.

كما اعتبر دبلوماسي غربي سكان "مفاوضات ابوجا لا تمثل فعلا خزان دارفور. ولا بد لهذا الاتفاق ان يكون نقطة

انطلاق لعقد مؤتمر حول دارفور يجمع كل الاطراف المتواجدين على الارض".